

هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority



الدليل الإرشادي للجهات الحكومية لتضمين متطلبات المحتوى المحلي في نماذج كراسات الشروط والمواصفات

مقدمة

تهدف هذه الوثيقة إلى إرشاد الجهات الحكومية حول المتطلبات الواجب تضمينها في كراسات الشروط والمواصفات حسب طبيعة الأعمال والمشتريات المراد طرحها من قبل الجهة الحكومية.

أولاً - منافسات التوريد أو المنافسات المختلطة التي تشتمل على نشاط التوريد:

في هذا النوع من المنافسات تقوم الجهة الحكومية بتضمين كراسة الشروط والمواصفات البنود التالية المحددة باللون الأسود فقط على أن تراعي الجهة الحكومية التعليمات الإرشادية المصاحبة المحددة باللون الأزرق:

- 1 يجب على المتعاقد الالتزام بالقائمة الإلزامية الواردة في وثائق المنافسة وذلك عند تنفيذ الأعمال أو المشتريات. (تقوم الجهة بإضافة هذا البند في حال اشتغال نطاق عمل المشروع على منتجات ضمن القائمة الإلزامية، ويمكن الحصول على القائمة الإلزامية من خلال الرابط: [القائمة الإلزامية](#))
- 2 يستبعد في منافسات التوريد أو المنافسات المختلطة المشتعلة على بنود توريد، العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية. وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، فتستبعد البنود التي لم يلتزم فيها المتنافس بالقائمة الإلزامية. (تقوم الجهة بإضافة هذا البند في حال اشتغال نطاق عمل المشروع على منتجات ضمن القائمة الإلزامية)
- 3 ستقوم الجهة الحكومية بمراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، ولن يتم استلام أي منتجات موردة تخالف القائمة الإلزامية، ولا يدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها. (تقوم الجهة بإضافة هذا البند في حال اشتغال نطاق عمل المشروع على منتجات ضمن القائمة الإلزامية)
- 4 على المتعاقد الالتزام بالتعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية المدرجة في القائمة الإلزامية، التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية. (تقوم الجهة بإضافة هذا البند في حال اشتغال نطاق عمل المشروع على منتجات ضمن القائمة الإلزامية)
- 5 يلتزم المتعاقد مع الجهة الحكومية في عقود الخدمات والأعمال بإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية - غير المدرجة ضمن القائمة الإلزامية- عند شراء ما يحتاجه من مواد أو أدوات وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% من سعرها الأساسي ومقارنتها بسعر المنتج الوطني، كما يلتزم المتعاقد بذلك في عقود مع متعاقديه من الباطن. وفي حال عدم التزام المتعاقد مع الجهة الحكومية -أو مقاوليه من الباطن- ستوقع الجهة الحكومية غرامة مالية مقدارها 30% من قيمة المشتريات محل التقصير. (تقوم الجهة بإضافة هذا البند فقط في المنافسات المختلطة التي تشتمل على نشاط التوريد)

- 6 يُمنح المنتج الوطني تفضيل سعري وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10 ٪ مما هو مذكور في وثائق العرض، وذلك للمنتجات الوطنية غير المدرجة في القائمة الإلزامية. **(يجب إضافة هذا البند)**
- 7 يلتزم مقدم العرض في منافسات التوريد بأن يضمن في عرضه حصة المنتجات الوطنية كما يلتزم بالتوضيح في جدول الكميات ما إذا كانت المنتجات الموردة محلية أو أجنبية، وفي حال لم يتضمن العرض على حصة المنتجات الوطنية وبيان ما إذا كانت المنتجات محلية أو أجنبية في جدول الكميات، فسيتم اعتبار المنتجات أجنبية ولا تخضع للتفضيل السعري الوارد في معايير التقييم. علماً بأن حصة المنتجات الوطنية تعرف بأنها نسبة قيمة المنتجات الوطنية التي يلتزم المتنافس بتوريدها مقارنة بإجمالي قيمة العرض، ولا يدخل في ذلك المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية. **(يجب إضافة هذا البند)**
- 8 إذا لم يلتزم المتعاقد في نهاية العقد من الوفاء بحصة المنتجات الوطنية المقدمة ضمن العرض، فسيتم تضمين ذلك في تقييم أداء المتعاقد وسيكون معرض للعقوبات والغرامات وفقاً لما هو وارد في الملحق الخاص بآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني. **(يجب إضافة هذا البند)**
- 9 لغرض تطبيق الغرامات والعقوبات فإن العبرة تكون بحصة المنتجات الوطنية. **(يجب إضافة هذا البند)**
- 10 عند فتح العروض سيتم مراجعة حصة المنتجات الوطنية المقدمة في العرض ومقارنتها بجدول الكميات والأسعار الواردة في العرض. فإذا وجد اختلاف بين حصة المنتجات الوطنية المقدمة في العرض وحصة المنتجات الوطنية التي تم احتسابها، فسيتم الأخذ بالحصة الأقل بحيث تكون هذه الحصة هي التي يُعتمد بها عند إعطاء الأفضلية أو تقييم التزام المتعاقد. **(يجب إضافة هذا البند)**
- 11 الالتزام بما ورد بملحق الشروط والأحكام الخاص بآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني. **(تقوم الجهة الحكومية بإرفاق هذا الملحق في جميع عمليات التوريد أو المنافسات المختلطة التي تشتمل على نشاط التوريد ويمكن الحصول عليه من خلال الرابط: ملحق الشروط والأحكام لآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني).**

ثانياً- منافسات الأعمال والخدمات:

في هذا النوع من المنافسات تقوم الجهة الحكومية بتضمين كراسة الشروط والمواصفات البنود التالية المحددة باللون الأسود فقط على أن تراعي الجهة الحكومية التعليمات الإرشادية المصاحبة المحددة باللون الأزرق:

- 1 يجب على المتعاقد الالتزام بالقائمة الإلزامية الواردة في وثائق المنافسة وذلك عند تنفيذ الأعمال أو المشتريات. **(تقوم الجهة بإضافة هذا البند في حال اشتغال نطاق عمل المشروع على منتجات ضمن القائمة الإلزامية)**
- 2 يستبعد في منافسات التوريد أو المنافسات المختلطة المشتملة على بنود توريد، العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية. وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، فتستبعد البنود التي لم يلتزم فيها المتنافس بالقائمة الإلزامية. **(تقوم الجهة بإضافة هذا البند في حال اشتغال نطاق عمل المشروع على منتجات ضمن القائمة الإلزامية)**

- 3 ستقوم الجهة الحكومية بمراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، ولن يتم استلام أي منتجات موردة تخالف القائمة الإلزامية، ولا يدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها. (تقوم الجهة بإضافة هذا البند في حال اشتغال نطاق عمل المشروع على منتجات ضمن القائمة الإلزامية)
- 4 على المتعاقد الالتزام بالتعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية المدرجة في القائمة الإلزامية، التي تصدرها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية. (تقوم الجهة بإضافة هذا البند في حال اشتغال نطاق عمل المشروع على منتجات ضمن القائمة الإلزامية)
- 5 يلتزم المتعاقد مع الجهة الحكومية في عقود الخدمات والأعمال بإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية - غير المدرجة ضمن القائمة الإلزامية- عند شراء ما يحتاجه من مواد أو أدوات وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% من سعرها الأساسي ومقارنتها بسعر المنتج الوطني، كما يلتزم المتعاقد بذلك في عقود مع متعاقديه من الباطن. وفي حال عدم التزام المتعاقد مع الجهة الحكومية -أو مقاوليه من الباطن- ستوقع الجهة الحكومية غرامة مالية مقدارها 30% من قيمة المشتريات محل التقصير. (يجب إضافة هذا البند)
- 6 في حال كانت القيمة التقديرية للمنافسة تساوي أو تتجاوز 100 مليون ريال، فتقوم الجهة الحكومية في هذا القسم بتوضيح متطلبات المحتوى المحلي في المنافسة من خلال وضع النصوص التالية:
- خط الأساس للمحتوى المحلي المطلوب في هذه المنافسة هو %، والذي يجب على المتنافس ألا يقل عنه ليتمكن من اجتياز التقييم الفني وفق الشروط والأحكام الملحق بهذه الكراسة. (هذا المتطلب ينطبق فقط في حال تم تحديد حد أدنى لخط الأساس للمحتوى المحلي في المنافسة)
 - الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي في هذه المنافسة هو %، والذي يجب على المتنافس الالتزام به أثناء تقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة في العقد وفق الشروط والأحكام الملحق بهذه الكراسة. (هذا المتطلب ينطبق فقط في حال تم تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي كنسبة مستهدفة يلتزم بها المتعاقد خلال فترة تنفيذ العقد)
 - يجوز للمتنافس تقديم خط الأساس للمحتوى المحلي في هذه المنافسة والذي سيكون جزء من معايير التقييم المالي للعروض وفق الشروط والأحكام الملحق بهذه الكراسة. (هذا المتطلب ينطبق فقط في حال كانت القيمة التقديرية للمنافسة تساوي أو تتجاوز 100 مليون ريال ولم يتم تحديد حد أدنى لخط الأساس)
 - يلتزم المتنافس بتقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة وفق الشروط والأحكام الملحق بهذه الكراسة. (هذا المتطلب ينطبق فقط في حال كانت القيمة التقديرية للمنافسة تساوي أو تتجاوز 100 مليون ريال ولم يتم تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي كنسبة مستهدفة يلتزم بها المتعاقد خلال فترة تنفيذ العقد)
 - يقيّم العرض -المجتاز للتقييم الفني-، بحيث يكون وزن العرض المالي عند التقييم بنسبة (60%) (وزن السعر)، وتكون أوزان كل من خط الأساس ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة وكون الشركة

مدرجة في السوق المالية عند التقييم بنسبة (40%)، ويكون التقييم وفقاً للمعادلة التالية: (تقوم

الجهة الحكومية بوضع هذا البند في حال تم تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

في المنافسة أو آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي)

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنياً (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\% + (\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\% + \text{خط الأساس} \times 50\% + 5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة}) \times 40\%$$

- تتم الترسية على المنافس الحاصل على أعلى تقييم، على ألا يتجاوز الفارق نسبة (10%) بين السعر الوارد في عرض المنافس الحاصل على أعلى تقييم نهائي وبين أقل سعر وارد في عرض أي من المنافسين المؤهلين فنياً، وفي حال تجاوز الفارق في السعر هذه النسبة فيتم الانتقال للمنافس الذي يليه في التقييم. (تقوم الجهة الحكومية بوضع هذا البند في حال تم تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي في المنافسة أو آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي)

7 الالتزام بما ورد بملحق الشروط والأحكام الخاص بتطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي (تقوم الجهة الحكومية بإرفاق هذا الملحق في حال تم تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي في المنافسة وكانت تكلفتها التقديرية تساوي أو تتجاوز 100 مليون ريال وتقل عن 400 مليون ريال ويمكن الحصول عليه من خلال الرابط: [ملحق الشروط والأحكام لآلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي - مستوى المنشأة](#)).

8 الالتزام بما ورد بملحق الشروط والأحكام الخاص بتطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي (تقوم الجهة الحكومية بإرفاق هذا الملحق في حال تم تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي في المنافسة وكانت تكلفتها التقديرية تساوي أو تتجاوز 400 مليون ريال ويمكن الحصول عليه من خلال الرابط: [ملحق الشروط والأحكام لآلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي - مستوى العقد](#)).

9 الالتزام بما ورد بملحق الشروط والأحكام الخاص بتطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي (تقوم الجهة الحكومية بإرفاق هذا الملحق في حال تم تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي في المنافسة وذلك بحسب القيمة التقديرية للمشروع ويمكن الحصول عليه من خلال الرابط: [ملحق الشروط والأحكام لآلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي](#)).